

Distr.: General
3 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نتائج حلقة النقاش الرفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة

لمجلس حقوق الإنسان

تقرير موجز صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٥/٣١. وهو يتضمن موجزاً لما دار في حلقة النقاش الرفيعة المستوى، التي عقدت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، وانصب تركيزها على الإنجازات التي حققها المجلس والتحديات التي واجهها، أثناء الدورة الثانية والثلاثين للمجلس.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-13360(A)



* 1 6 1 3 3 6 0 *

أولاً - مقدمة

- ١ - عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بمقرره ١١٥/٣١، حلقة نقاش رفيعة المستوى في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، وركز فيها على الإنجازات التي حققها والتحديات التي واجهها.
- ٢ - وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، تشوي كيونغليم. وافتتحت الحلقة أعمالها ببيانات أدلى بها نائب الأمين العام، يان إلياسون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين.
- ٣ - وكان الاجتماع فرصة سانحة للدول والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتؤكد وتحدد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها في كل أنحاء العالم، وتفتكر فيما حققه مجلس حقوق الإنسان من إنجازات وما واجهه من تحديات.
- ٤ - وأدارت حلقة النقاش نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، كيت غيلمور. وشارك فيها تسعة رؤساء سابقين لمجلس حقوق الإنسان، هم: يواكيم روكر (ألمانيا)، وبودلير ندونغ إيلا (غابون)، وريميجيوس أشيلليس هينتشل (بولندا)، ولورا دوبوي لاسيري (أوروغواي)، وسيهاساك فوانغكيتكو (تايلند)، وأليكس فان مويوين (بلجيكا)، ومارتن إ. أوهومويي (نيجيريا)، ودورو كوستيا (رومانيا)، ولويس ألفونسو دي ألبا (المكسيك) (الذي شارك برسالة بالفيديو)؛ وكذلك المقررة الخاصة السابقة المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيركي، والمناصرة العالمية للأمم المتحدة لدى منظمة هيومن رايتس ووتش، ليلي مطر.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

- ٥ - أشار رئيس مجلس حقوق الإنسان في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن العمل الذي قام به المجلس منذ دورته الأولى قبل ١٠ سنوات، في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أدى دون شك إلى نتائج هامة في جميع أنحاء العالم، لكن المجلس لا يزال حديث العهد ولا بد من أن يبذل المزيد من الجهود لتوظيف قدرته الكاملة. ويتطلع الضحايا والمستضعفون إلى المجلس بحثاً عن الحماية، ويناشده العالم لإيجاد حلول للأوضاع الخطيرة. فكل شخص يستحق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولما كان المجلس أهم هيئة معنية بحقوق الإنسان، لزمه ترجمة ذلك إلى واقع ملموس.
- ٦ - وركز نائب الأمين العام على الاستعراض الدوري الشامل الذي سلط الضوء على جميع أرجاء العالم، وقدم، للمرة الأولى، صورة عن الوضع العالمي لحقوق الإنسان. وأدت الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس دوراً محورياً في إبراز قضايا معينة في ميدان حقوق الإنسان في مختلف

أنحاء العالم، وساعدت على تهيئة جدول أعمال المجلس لتغطية مواضيع كثيرة شتى. وكانت الباعث على صياغة خطاب وطني نقدي عن حقوق الإنسان، وكانت أيضاً بمثابة آلية للإنذار المبكر وآلية لاتخاذ الإجراءات. وأدى المجلس دوراً في دق ناقوس الخطر قبل نشوب الأزمات أو تفاقمها، وفي لفت نظر العالم إلى تدهور الأوضاع عن طريق دوراته الاستثنائية، والعمل على إيجاد سبل للتصدي العاجل، وتذكير الدول بتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان ووضع الضحايا في موقع الصدارة. وكان المجلس أيضاً قوة للتصدي للأزمات الممتدة. وأكدت لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التابعة له ضرورة المساءلة، وشددت على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة. وأوصل المجلس إلى الأسماع الصوت الحيوي للمجتمع المدني والمناضلين الذين يتممون عمله على مستوى القاعدة الشعبية. وأخيراً، حفزت مداولاته في جنيف قيام نقاشات في مجلس الأمن والجمعية العامة في نيويورك، الأمر الذي وثّق العلاقات بين السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - مرتكزات عمل الأمم المتحدة الثلاثة.

٧- لكن نائب الأمين العام أشار إلى أنه مرّت أوقات عصيبة لا يمكن القول إن العمل أنجز إتماماً. وكانت التوترات والنزاعات الدامية تزداد حدة، وتعكس في كثير من الأحيان تجاهلاً صارخاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وارتفع عدد اللاجئين والمشردين إلى مستوى غير مسبق: حيث أصبح أكثر من ٦٠ مليون شخص يبحثون جاهدتين عن الأمان وعن حياة أفضل، لكنهم يواجهون غالباً حدوداً مغلقة وجدران صماء ومشاعر عداوة. ويشكل الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. إذ يسعى الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة إلى إثارة الخوف الذي يفضي بدوره إلى الاستقطاب والانقسام في المجتمعات، الأمر الذي يقوض الحقيقة الجوهرية المتمثلة في تساوي جميع البشر في القدر. غير أن نائب الأمين العام أشار إلى حالات ارتكبت فيها تجاوزات بذريعة مكافحة الجماعات الإرهابية؛ وإلى أن الحيز المتاح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام أخذ في الانكماش في أنحاء شتى من العالم، وكثيراً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتهديد والعنف. وفي الوقت نفسه، يفلت مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب في أغلب الأحيان، وبظل الضحايا يكافحون لعشرات السنين ابتغاء مساءلتهم. وثمة حقيقة أخرى مثيرة للقلق، وهي استمرار التمييز والعنف في حق النساء والفتيات في كل مكان. ويذكر انعدام المساواة غير المسبوق داخل البلدان وفيما بينها بضرورة أن يكون الاهتمام بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نفس مستوى الحقوق المدنية والسياسية. وتسهم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، والظلم والآثار المدمرة لتغير المناخ، في عدم الوفاء بالوعد المتعلق بحقوق الإنسان الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بعدد كبير للغاية من الناس في جميع أنحاء العالم.

٨- ولا بد من عكس مسار تلك الاتجاهات السلبية ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وألقى نائب الأمين العام الضوء على بعض الأدوات المتاحة في ذلك الصدد، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والالتزام الوارد فيها بعدم إغفال أحد والبدء بمن هم أكثر تخلفاً عن

الركب، إضافة إلى "مبادرة الحقوق أولاً" التاريخية التي اتخذها الأمين العام والتي تقوم على تدعيم الإنذار المبكر، وعلى عمل الأمم المتحدة المنسق والمبني على المبادئ، وعلى التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء بروح الحوار والشفافية والتعاون. وأخيراً، من الضروري الالتزام بنهج تقوم على حقوق الإنسان في التنمية وتعتمد على المشاركة الحرة والفاعلة والمجدية، وعلى المساءلة، وعدم التمييز في جميع المجالات، بما في ذلك الميل الجنسي، والمساواة، وتمكين الجميع.

٩- وقال المفوض السامي لحقوق الإنسان إن المجلس أنشأ عمليات غير مسبقة لتفحص قضايا حقوق الإنسان وأوضاعها. وبدأ تحقيقات ضرورية في الأزمات الجديدة والانتهاكات المزمنة، وصاغ توصيات حاسمة. ثم إن احتضان المجلس المجتمع المدني لا مثيل له في أي منتدى من منطديات منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي أسهم كثيراً في تعزيز أهمية المجلس. ولما كان المجلس أهم محفل لحقوق الإنسان، فمن اللازم أن يزيد من تركيزه على الارتقاء بمستوى تنفيذ التزامات حقوق الإنسان على أرض الواقع، بحيث يزداد نتاج عمله فوق ذلك بكثير. وفي سياق التطلع إلى السنوات العشر المقبلة، أعرب المفوض السامي عن أمله في أن تعزز جميع الجهات الفاعلة بقدر كبير جهودها الرامية إلى اجتثاث جذور انتهاكات حقوق الإنسان.

١٠- وينبغي أن يحرص أعضاء المجلس على الدوام على تعزيز جميع حقوق الإنسان في بلدانهم. وينبغي أن يحرصوا أيضاً على أن تشجع سياساتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الدول الأخرى على تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الإنسان. ويستطيع المجلس أداء دور قيادي في السعي إلى تعزيز المتابعة المنهجية للتوصيات. وبخصوص هذه المسألة، من المقرر أن تنشر المفوضية السامية الممارسات الجيدة في مجال المتابعة الوطنية المنسقة لتوصيات حقوق الإنسان، على أمل أن تلهم جميع الدول الأعضاء.

ثالثاً- موجز حلقة النقاش

١١- قالت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان وهي تفتتح حلقة النقاش بصفتها مديرة لها، إن الدورة لا نظير لها من نواحي شتى، من بينها مشاركة ممثلين من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكامل عددها البالغ ١٩٣ دولة. وقدمت الرؤساء السابقين لمجلس حقوق الإنسان بوصفهم مشاركين في حلقة النقاش. ودعت المتحاورين إلى تقييم مجلس حقوق الإنسان.

ألف- مساهمات المتحاورين

١٢- سلط السيد دي ألبا الضوء، في رسالة بالفيديو، على الحيز الذي يتيح له المجلس لمشاركة الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على اختلافها، وتفاعلها مع الإجراءات الخاصة، ودعا إلى توطيد ذلك الحيز. وقال إن آلية الاستعراض الدوري الشامل هي الأداة الجديدة التي أضفت على حقوق الإنسان رؤية أوسع وأكثر تكاملاً وتوازناً، ودعا المجلس إلى كفالة أن يستمر تطور الاستعراض الدوري الشامل إلى عملية أشمل، قائلاً إنه ينبغي توثيق العلاقة بالإجراءات

الخاصة، وأن يشرع المجلس في التمرن على تعزيز تركيزه في ضوء الزيادة المفرطة في عدد الإجراءات الخاصة، والتي لا تعني تكاملها بالضرورة. وشدد في الختام على ضرورة أن تتطور علاقة المجلس بالجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة على النحو يمتدح منذ البدء، وعلى أن المجلس هيئة ذات مسؤولية وملاذ أخير، وأنه لا ينبغي الطعن في قراراته في الجمعية العامة، فضلاً عن اللجنة الثالثة. وتعتبر هذه العلاقة بالجمعية العامة، والتي ينبغي أن تشمل أيضاً مجلس الأمن وغيره من الهيئات الأخرى، إحدى أهم مهام المجلس التي طال انتظارها؛ وينبغي أيضاً أن تستعيد الدول روح المسؤولية الفردية في المجلس عوضاً عن اللجوء بشكل متزايد إلى المواقف الجماعية والنزعات الدفاعية.

١٣- وأشار السيد كوستيا إلى أن الاستعراض الدوري الشامل إنجاز حقيقي للمجلس، علماً بأن أدائه سيكون أفضل بدعم من الحكومات. وعندما سئل عن أسوأ لحظة أثناء رئاسته، أشار إلى التحديات الناجمة عن تطبيق قواعد الأمم المتحدة للتوثيق على وثائق الاستعراض الدوري الشامل للمرة الأولى.

١٤- وذكرت السيدة دوبيو لاسيري أن إحدى الرسائل التي انبثقت عن عمل الفريق الرفيع المستوى الأول المعني بتعميم منظور حقوق الإنسان هي كيفية انتشار ملايين الأشخاص من وهدة الفقر من خلال العمل على احترام حقوق المرأة؛ وهي رسالة قوية يجب الإصغاء إليها. وأعربت عن أملها في أن يكفل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي عدم تخلف أحد عن الركب، وفي أن يكافح المجتمع الدولي ممارسات العنف على النساء وجميع أشكال التمييز، في جملة أمور. وقد جمعت تلك الأهداف حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية والحريات الأساسية، الأمر الذي هيئاً الفرص للنمو وإنشاء مجتمعات ديمقراطية تتسع للجميع.

١٥- وقال السيد أوهومويهي إن إحدى أهم السمات الدائمة لحقوق الإنسان هي عالميتها. وبالمقارنة إلى لجنة حقوق الإنسان، كفل المجلس احترام ذلك المبدأ على نحو يؤكد أن القضايا التي يناقشها عالمية وشاملة حقاً، وأنه يجوز لكل واحد، بما في ذلك المجتمع المدني، أن يشارك ويسهم في العملية.

١٦- وقالت السيدة مطر إن المجلس هو أمل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد أسهم المجتمع المدني في تحقيق إنجازات تعد من أنجح ما حققه المجلس، وذلك بتوفيره المعلومات وتعاونيه بشكل وثيق مع الوفود في إيجاد حلول مبتكرة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني وموقعه بين الأطراف الفاعلة. وأعربت المتحدثة عن الأسف لاستمرار أعمال التخويف والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع المجلس وآلياته، ولتواصل أعمال القمع بحق المجتمع المدني على الصعيد العالمي. وأشارت السيدة مطر إلى أن أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، الذين شاركوا في أعمال المجلس مرات عديدة قبض عليه في اليوم نفسه.

١٧- وقال السيد روكر إن المجلس أحسن إذ تناول حريتي التعبير والتجمع وأصبح منتدى سياسياً محورياً للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بسبل منها الاستعراض الدوري الشامل. وإذا نظرنا إلى السنوات العشر الماضية، وجدنا ما يدعو إلى الفخر وما يبعث على عدم الرضا. وعندما تسلم روكر مقاليد الرئاسة حدد ثلاثة مواضيع يجب التركيز عليها، وهي: توثيق العلاقات بين نيويورك وجنيف، مثل التعاون بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن؛ وضروة اكتساب مزيد من الكفاءة بسبب التضخم الهائل في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان؛ وضروة تعزيز التأثير على أرض الواقع.

١٨- وقال السيد هيتشل إن الاستعراض الدوري الشامل يعد من النجاحات بوصفه الآلية الوحيدة التي تدارس حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وينبغي أن يزيد المجلس اهتمامه بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وكثيراً ما ينجم عدم الرضا بالتقدم تجاه التنفيذ عن قلة الأموال، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون التوصيات المقدمة إلى تلك البلدان التي تحتاج إلى كثير من الاستثمارات مرتبطة بالتعهدات المالية أو المساعدة التقنية ارتباطاً مباشراً. ويتعين على المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يعرض بمزيد من الوضوح تقييم مستوى تنفيذ التوصيات التي تقبلها الدول. وربما يكون من الأوفق إصدار تقرير تقييم قبل بدء استعراض حالة كل دولة.

١٩- وقال السيد ندونغ إيلا إن مجلس حقوق الإنسان يتمتع الآن بقدر من السلطة والاعتبار والمصداقية. ويعالج المجلس معظم المواضيع التي لا يجد لها مجلس الأمن حلاً. وقد واجه مجلس حقوق الإنسان خلال فترة ولايته، وبعد أن أصبح الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والدول الناشئة أعضاء فيه، مخاطر التسييس والاستقطاب والمواجهة. لكن الحوار كان بناءً. والحال أن المجلس وقع ضحية نجاحه من حيث تزايد عدد الاجتماعات والقرارات. وتستدعي الضروة إجراء مناقشة مع لجنة الإدارة والميزانية بشأن عدم كفاية التمويل الذي تخصصه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ ولايات المجلس.

٢٠- وأشار السيد فان مويوين إلى أنه قد يبدو في أحيان كثيرة لمن يرقب من الخارج أن المجلس يسعى إلى التوصل إلى اتفاق وتوافق الآراء بأي ثمن، حتى على حساب تقليص طموحه وخيانة رسالته نفسها، مؤكداً أهمية النظر في السياق السياسي الذي يعمل فيه المجلس؛ فكثيراً ما يؤدي السعي إلى توافق الآراء إلى الاتفاق السياسي. وتطرق إلى موقف كان فيه المجلس في طريق مسدود مدة ٤٨ ساعة ومّرت لحظات حرجة كادت أن تعرض منظومة حقوق الإنسان ذاتها للخطر، لكنه استطاع الخروج منها بدعم من الأمانة العامة.

٢١- وذكّرت السيدة دي ألبوكيركي الحاضرين بأحد إنجازات المجلس، وهو اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ترأست هي المفاوضات التي أفضت إليه. وأعربت عن اعتزازها الشديد، بصفتها مقررّة خاصة، لأن تسمع في جلسات التحاور عن التقدم الذي أحرزته بعض البلدان على الصعيد الوطني في تنفيذ

توصيات المقررين الخاصين المقدمة في سياق بعثاتهم القطرية. وقالت إن التحديات تشمل عدم السماح لها بزيارة بعض البلدان، وشح الموارد، والقصور في متابعة التوصيات وتنفيذها. وأعربت عن أسفها لعدم دعم بعض أعضاء أسرة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٢- وذكر السيد فوانغكيكو الحاضرين بالتحديات التي طرحت أثناء الاستعراض الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، الذي ترأسه هو، والذي فشل المشاركون في التوصل إلى اتفاق بشأن نطاقه في بداية الأمر، حتى تقرر تأجيل المسألة برمتها، وأنه لا يمكن الاتفاق على شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء. وتضمنت الوثيقة الختامية مجالات الاتفاق المحدودة التي كانت الدول على استعداد للتوصل إليها؛ قائلاً إنه لا ينبغي قياس نجاح المجلس بعدد القرارات، وإنما بالأثر الذي تُحدثه القرارات على الأرض ومدى معالجتها للمسائل المتعلقة بحياة الناس. وقد شملت المسائل الرئيسية التي كانت مطروحة أثناء عملية الاستعراض كيفية تحسين معالجة الأوضاع الطارئة وأي وسائل، إضافة إلى الدورات الاستثنائية، يمكن التوصل بها لإشراك البلد المعني في وقت مبكر عن طوعية وبطريقة بناءة. ونظر المجلس في مسألة الاستماع إلى إحاطات طوعية من البلد المعني، ومسألة عقد جلسات مغلقة وحوارات غير رسمية مع البلد المعني؛ غير أنه لم يتمكن من الاتفاق على أي طريقة منها لأن بعض الأطراف أرادت اشتراط موافقة البلد المعني، بينما لم تحبذ أطراف أخرى هذا الشرط وأرادت اعتماد آلية تفعيل تلقائية. وأعرب المتحدث عن أهمية مناقشة كيفية التعامل مع الأوضاع الطارئة لمصادقية المجلس، قائلاً إن المناقشة ينبغي أن تستمر إلى حين انعقاد الاستعراض المقبل.

باء- المناقشة التحوارية

٢٣- أدلت الدول والجهات المعنية التالية ببيانات أثناء الجلسة العامة:

(أ) ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: إكوادور، والإمارات العربية المتحدة، والبرتغال، وبنغلاديش، وجنوب أفريقيا (باسم المجموعة الأفريقية)، وسويسرا (باسم مجموعة من البلدان)، والصين (باسم مجموعة من البلدان)، وفييت نام (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وقطر (باسم المجموعة العربية)، وكوبا (باسم مجموعة بلدان ذات تفكير مماثل)، والمغرب (باسم المنظمة الدولية للفرانكوفونية)، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (باسم مجموعة من البلدان)؛

(ب) ممثلو الدول التالية المتمتعة بضعة المراقب: آيرلندا (باسم مجموعة من البلدان)، وآيسلندا (باسم مجموعة بلدان الشمال)، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرازيل، (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، والجمهورية الدومينيكية (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ورواندا (باسم مجموعة من البلدان)، وكوستاريكا (باسم مجموعة من البلدان)، ومصر (باسم مجموعة من البلدان)، وهندوراس؛

(ج) ممثلون لمنظمات حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) ممثلون لمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان: التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(هـ) ممثلون لمنظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين (باسم مجموعة من المنظمات غير الحكومية)، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (باسم مجموعة من المنظمات غير الحكومية)، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان؛

(و) ممثلون لكيانات أخرى: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٢٤- وطلب عدد إضافي من المشاركين الكلمة أثناء حلقة النقاش، لكنهم لم يستطيعوا الإدلاء ببياناتهم بسبب ضيق الوقت.

(أ) ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وزامبيا، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وسنغافورة، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليسوتو، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وناميبيا، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان؛

(ب) ممثلون لمنظمات حكومية دولية: مجلس أوروبا، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومنظمة التجارة العالمية؛

(ج) ممثلون لمنظمات غير حكومية: رابطة الحقوقيين الأمريكية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، ومركز خيام لتأهيل ضحايا التعذيب، والمنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ووكالة زودفيند لسياسات التنمية (Verein Sudwind Entwicklungspolitik).

٢٥- وألقى عدد من المتكلمين الضوء على الإنجازات التي حققها المجلس، ومن بينها: تطوير المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بطرائق منها الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل؛ ورفع مستوى الوعي العالمي بحقوق الإنسان وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة؛ ولفت الانتباه إلى حالات حقوق الإنسان الناشئة؛ وتوثيق التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتوفير مجال للاستماع إلى المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٦- ورحب المتكلمون بدور المجلس في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق الحوار البناء. وشدد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى احترام مبادئ العالمية والنزاهة والموضوعية وعدم الانتقائية والشفافية والحوار والتعاون بشكل بناء في عمل المجلس. ودعوا إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بطريقة متساوية ومتوازنة، بما في ذلك الحق في التنمية. وأشادوا في هذا الصدد بالاستعراض الدوري الشامل الذي تتحقق فائدته بمشاركة جميع الدول الأعضاء وتنفيذ توصياته على أرض الواقع. ورحبوا أيضاً بجهود المجلس في مجال تقديم التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، خاصة لصالح البلدان النامية، بدعم من المفوضية. ودعوا المجلس إلى الترويج لمجموعة من القضايا الأخرى، مثل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتعددية اللغوية.

٢٧- وتناول المتكلمون مسائل تتعلق ببناء المؤسسات، بما في ذلك استعراض مسألة انتساب المجلس إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٢١؛ والحفاظ على ولاية المجلس وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠؛ وتشجيع التزام الدول الأعضاء في المجلس بالتمسك بأعلى معايير حقوق الإنسان، والتعاون مع المجلس وآلياته، والامتناع عن إساءة استخدام الوسائل الإجرائية؛ وتركيز المزيد من الاهتمام على تنفيذ توصيات ومقررات المجلس وآلياته؛ وتطوير تفاعل المجلس مع هيئات المعاهدات؛ واتخاذ ما يلزم من إجراءات بحيث لا يضعف حجم العمل تأثير المجلس الكبير.

٢٨- وتناول متكلمون عدة قضايا تتعلق بعمل المجلس مع المجتمع المدني، مثل: توسيع نطاق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتدعيم مشاركة المجتمع المدني وتنفيذ سياسات شاملة بشأن التخويف والأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع المجلس؛ وتوفير حيز أكبر للمجتمع المدني لتنظيم مناسبات على هامش أعمال المجلس؛ وتشجيع مشاركة عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس؛ والمضي بالحوار البناء قدماً.

٢٩- وسلط متكلمون عدة الضوء على ضرورة تصدي المجلس بالشكل المناسب للأوضاع على أرض الواقع وتركيز مزيد من الاهتمام على الإنذار المبكر ومنع الحالات التي قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم جماعية وحشية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم في حق الإنسانية. وأشاروا في هذا الصدد إلى فائدة المعلومات المقدمة من المفوض السامي، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، والمجتمع المدني. ودعا بعض المتكلمين المجلس إلى الالتزام بمعالجة حالات حقوق الإنسان التي يثيرها الأمين العام أو المفوض السامي أو المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومعالجة حالات حقوق الإنسان الأخرى المبنية على معايير موضوعية. ودعوا أيضاً إلى كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

جيم - تدابير التصدي والملاحظات الختامية

٣٠- قال مدير الحوار إنه ذُكر أثناء المناقشة أن أداء المجلس في بعض المجالات كان معقولاً فيما يبدو، ولم يُشَر إلى أي إخفاق. وشجّع المشاركون المجلس على تحسين أدائه في حالات الطوارئ وفي مجال الوقاية. ودعا البعض إلى توسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني. وقُدمت تعليقات على مكافحة الإفلات من العقاب، وشجّع البعض أيضاً على المزيد من التثقيف وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان. وأعرب عن بعض الشواغل بشأن أداء المجلس فيما يتعلق بالتوازن العالمية وعدم التجزئة. وكان السؤال المطروح هو تحديد المجالات التي ينبغي أن يحسن المجلس أدائه فيها.

٣١- وأعربت السيدة دوبيو لاسير عن ضرورة تجاوز مرحلة الحديث عن التنوع الثقافي في مقابل حقوق الإنسان؛ موضحة أنه لا يمكن التذرع بالتنوع الثقافي لتقييد تلك الحقوق المتصلة في جميع البشر. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من المعايير القطعية في القانون الدولي، ولذلك يجب ألا يبقى المجلس أبداً مكتوف الأيدي حيال أعمال الرق والعنف بالمرأة وجرائم الكراهية وما إلى ذلك، بل يجب أن يكون عمله وقائياً ويساعد على بناء القدرات الوطنية وتوحيد الإرادة السياسية اللازمة.

٣٢- وشدد السيد هينتشل على وجوب فعل كل ما يلزم لإنقاذ عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل واجتتاب الاتجاه الحالي الرامي إلى جعله عملية ثنائية الأطراف؛ قائلاً إنه ينبغي البعد عن إثارة النزاعات الإقليمية، على سبيل المثال، أثناء الاستعراض. ويتعين على المفوضية والمجلس أن يواجها عبء العمل المتزايد، مثل العدد المتنامي للأفرقة، والنقاشات، والقرارات، التي لا قبل لمعظم الوفود بمتابعتها، لا سيما البعثات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنيف.

٣٣- ودعا السيد أوهوموبيي المجلس إلى توطيد دوره في منع الأزمات. ونظراً لعدم وجود بديل لمجلس حقوق الإنسان، فإنه لا يمكن تصوّر العالم بدونيه. ويجب أن يكون المجلس متميزاً عن غيره بوصفه بوصلة أخلاقية عالمية والمعقل الأخير لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويجب ألا يُعرقل عمله لأغراض سياسية أو مصالح مكتسبة. ومتى تعرضت موضوعية المجلس ونزاهته وحياده للضرر، فقد مصداقيته.

٣٤- وقال السيد فان مويوين إن السياق السياسي كان سيئاً للغاية في الأيام الأخيرة للجنة حقوق الإنسان المنحلة. وقد حافظ المجلس على الصبغة العالمية لاتفاقيات حقوق الإنسان ووجد لنفسه موقعا في صدارة ميدان حقوق الإنسان. ومن المهم التركيز على مهمة المجلس الأساسية، وهي الفعالية على أرض الواقع. وقد حقق الاستعراض الدوري الشامل إنجازات، وهو مساهمة ملموسة من المجلس في تحسين الفعالية على أرض الواقع. ويتمثل التحدي الأكبر أمام المجلس في التصدي للأزمات. ومن المهم أيضاً المحافظة على دور المجتمع المدني وتطويره، وذلك داخل المجلس وخارجه. وأشار في ذلك الصدد إلى أن ما يحدث فعليا في كثير من الأماكن مصدر قلق كبير.

٣٥- وأعرب السيد ندونغ إيلا عن الأهمية الكبيرة لأن يواصل المجتمع المدني أداء دور أساسي في مجلس حقوق الإنسان. فالمجتمع المدني له تأثير كبير لأنه يستطيع تنبيه المجلس إلى حالات لا علم له بها. ويجب كفالة سلامة المجتمع المدني وأمنه. وفي ذلك الصدد، يدين المجتمع الدولي في معظم الأحيان تخويف ممثلي المجتمع المدني والانتقام منهم. ومن المهم إدراك أن المجلس يعالج مسائل انتهاك حقوق الإنسان في الدول. لكن من الصعب على المجلس التعامل مع الحالات التي تكون الجهات الفاعلة من غير الدول أطرافاً فيها. وينبغي أن يفكر المجلس في كيفية التعامل مع تلك الحالات في المستقبل. وتساءل السيدة دونغ عن الكيفية التي تستطيع بها لجان التحقيق المكلفة من المجلس إجراء التحقيقات في الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مشيراً إلى أهمية أن يعمل المجلس مع الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان. وشدد على ضرورة توفير المساعدة التقنية، مشيراً إلى أنه تعامل، خلال فترة ولايته، مع بلدان في مراحل ما بعد انتهاء النزاعات، حيث واجه صعوبات في مجال قبول زيارة المقرررين الخاصين أو لجان التحقيق. ومن المهم تشجيع التثقيف بحقوق الإنسان واتباع نهج تربوي مع التشديد على أهمية المساعدة التقنية والتعاون، عوضاً عن اللجوء إلى المواجهة.

٣٦- وقالت السيدة دي ألبوكيركي إنها ودت لو أن للمجلس "نظام شارات ضوئية" يستخدم الألوان الأخضر أو الأصفر أو الأحمر للدلالة على مدى تنفيذ البلدان لتوصيات حقوق الإنسان. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الاهتمام بها في سياق الاستعراض الدوري الشامل، والدورات الاستثنائية للمجلس ولجان التحقيق، لأن انتهاكات تلك الحقوق غالباً ما تكون هي الأسباب الجذرية للنزاعات. ودعت إلى توفير حيز أوسع للهيئات المستقلة. وأعربت عن أهمية الاستماع إلى صوت المجتمع المدني عندما يتفاعل المقرررون الخاصون مع المجلس ويقدمون تقارير عن زياراتهم القطرية؛ وعن تأييدها التعاون مع الدول الأعضاء بغرض كفالة أعمال حقوق الإنسان للجميع. لكنها أضافت أنه يجب أن تسمي الأشياء بأسمائها في مواجهة بعض انتهاكات لحقوق الإنسان، قصد البعث على العمل وإحداث آثار إيجابية.

٣٧- وقال السيد كوستيا إنه ينبغي أن يفعل المجلس المزيد من أجل استخدام "مجموعة أدواته" الشاملة بالطريقة المثلى. وينبغي أيضاً أن يعزز المجلس ثقته في نفسه وفي إنجازاته. وأشار إلى أهمية المجتمع المدني ودوره في المجلس. وشجع الحوار وتدابير بناء الثقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن الفعالية والوقاية من المسائل الأساسية.

٣٨- وقالت السيدة مطر إنه على الرغم من صواب الإشارة إلى أن المجلس ليس في عملية استعراض رسمية، فهو قادر على أن يكون مؤسسة للتعلّم وأن يمارس النقد الذاتي. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بشيوع النزعة الانتقائية في المجلس، وعن قلقها من أن هذه النزعة تُستخدم في الغالب ذريعة لخفض عدد حالات البلدان التي ينظر فيها المجلس، عوضاً عن زيادة عددها؛ وبذلك تستطيع حفنة من البلدان ذات النفوذ وحلفائها الإفلات من الرقابة، برغم

سجلاتها الحافلة ببعض أكثر حالات حقوق الإنسان خطورة. وأشارت إلى أن الحاضرين قدموا مقترحات ممتازة عن الكيفية التي يستطيع بها المجلس التحرر من ربة طبيعته السياسية الذاتية، باستحداث معايير وعتبات موضوعية لتوجيه عمليات صنع القرارات التي يتخذ بناء عليها الإجراءات بشأن الحالات القطرية أو القضايا المواضيعية في أي وقت شاء. وتناولت أيضاً مسألة معايير العضوية في المجلس. ودعت في ذلك الصدد إلى تحسين عملية انتخاب أعضاء المجلس بالتشجيع على المزيد من المنافسة، وبأن تضع الدول الأطراف معايير واضحة محوراً حقوق الإنسان لمنح أصواتها، وبأن يوضح المرشحون الكيفية التي سيعززون بها حقوق الإنسان بشكل مطرد في بلدانهم، ويحددوا المعايير التي سيستخدمونها في التعاون مع الإجراءات الخاصة، ومع آليات الأمم المتحدة بصفة عامة، أثناء فترة عضويتهم.

٣٩- واشترك السيد فوانغكيكو مع الآخرين في الإعراب عن القلق بشأن التسييس، لكنه أشار إلى أن السياسة ستبقى دائماً جزءاً من طبيعة المجلس، لسبب بسيط هو أنه مؤلف من دول. وأشار إلى اختلاف الآراء بشأن حقوق الإنسان؛ مؤكداً ضرورة أن يسود الاحترام المتبادل والحوار في المجلس. وقال إنه يجب أن تشمل المحادثات داخل المجلس المنظمات غير الحكومية أيضاً. وأعرب أيضاً عن ضرورة متابعة القرارات والتأكد من تنفيذها فعلياً. وأشار إلى انخفاض عدد النزاعات المسلحة، قائلاً إن حدثاً ازدادت وآثارها على المدنيين استفحلت برغم ذلك. وأضاف أن عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي سيعالجها المجلس في سياق النزاعات المسلحة يتزايد باطراد؛ معرباً عن أهمية النظر في مركز المجلس لأن حقوق الإنسان من مرتكزات عمل الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى أهمية علاقة مجلس حقوق الإنسان بمجلس الأمن في ذلك السياق، مؤكداً أنها مسألة حساسة وأنه ينبغي النظر فيها بحيث يتمكن المجلس من التأثير في حياة الناس.

٤٠- وقال السيد روكر إن المشاكل القابلة للحل تشمل الكفاءة والفعالية والعلاقات بين جنيف ونيويورك. وأضاف أن المشاركين شددوا بوضوح تام على أن فعالية الآثار على أرض الواقع هي الأهم، وأن المجلس يملك أصولاً هائلة في ذلك الصدد ويجب حمايتها، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني. وتشمل تلك الأصول أيضاً الاستعراض الدوري الشامل الذي يتعين تدعيم عملياته وتبسيطها ووضع مؤشرات لها على تنفيذ التوصيات. وتعد العضوية في المجلس من المسائل السياسية، لكن المجتمع المدني يوفر أدوات لتعقب تعهدات الدول والكيفية التي تؤدي بها عملها في المجلس، وينبغي أن يكون له دور في انتخاب أعضاء المجلس الجدد. ويمكن اتخاذ عدد من المبادرات لزيادة الكفاءة في إطار المجموعة المتكاملة من أدوات بناء المؤسسات، مثل اتخاذ تدابير لتقليل عدد القرارات التي يتخذها المجلس. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء أثناء الاستعراض القادم للمجلس في مسألة مساواته مع ركيزة الأمن والسلام وركيزة التنمية بجعله من الأجهزة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة.

٤١ - وقال السيد ندونغ إيلا إنه يتعين فعل المزيد لتدعيم التأزر بين جنيف ونيويورك. وينبغي في ذلك السياق، ألا تحال إلى اللجنة الثالثة في نيويورك القضايا التي سبق أن عولجت في جنيف، مثل قضية الأعمال الانتقامية التي تناولها المجلس في قراره ٢٤/٢٤. ومن المهم بصفة خاصة في ذلك الصدد، أن يدفع إلى الأمام مقترح جعل المجلس هيئة مستقلة فعلياً.

٤٢ - وقالت السيدة دي ألبوكيركي إنه يجب على الدول أن تبادر وتدعم المفوضية بمزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات التي أعرب عنها، ولتنفيذ ما هو مطلوب في مجال التحقيق بحقوق الإنسان وتيسير وصول الناس إلى المجلس أكثر من ذي قبل. وينبغي أن تعزز المفوضية عملها على الصعيد الوطني، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي، إضافة إلى ذلك، إشراك المنظمات غير الحكومية والإجراءات الخاصة في عملية اختيار أصحاب الولايات الجدد.

٤٣ - وفي ختام النقاش، أشارت مديرة الحوار إلى أن أثنى هدية وهبها مجلس حقوق الإنسان إلى العالم هي وقوفه بصلافة للدفاع عن مبادئ أعمال حقوق الإنسان للجميع، دون استثناء ولصالح الجميع.